

الأول في اليه وقيل به وقال ما كنت اظن انك تعرف شيئا
فاجعلني في حل منك فقال ما تعديت ونعشيت بلحك ودمك
واحترفت بفضلته واستغفر وقال الامر كلها لله يعطي العلم ما يشاء
لا يحير عليه ولم يزل يعترف بفضلته الى ان مات رحمه الله انتهى
ومن اراد العمل والاجتهاد حديث من كتاب من الكتب المعتمدة
حيث ساع له ذلك فطريقه ان ياجز من نسخة معتمدة قالها هو
او ثقة باصول صحيحة وليس يلزم شرط فقد صرح ابن الصلاح باستحباب
ذلك في قسم الحسن حيث قال في الترمذي ينبغي ان تصح
اصلك جماعة اصول فاسار ينبغي الي الاستحباب ولهذا قال
النووي فان قائلها باصل محقق معتمدا اجزاه وصرح في شرح مسلم
بان كلام ابن الصلاح محمول على الاستظهار والاستحباب دون
الوجوب وكذا في المنهل الروكي واذ نقل حديث بالشرط المذكور
جاز ذكره وان لم يكن لتاقله به سماع خلا فالنقل الاتفاق عليه
فقد ردد ذلك بما في طول وثانيها الحديث الحسن وهو المعروف
طرقا بسكون الراوي اثره على الضم الا شهر للونين وانتصب طرفا على
التمييز المحمول عن نائب الفاعل اي الذي عرفته طرقة **وحدث**
اي صارت **رجالها** لا رجال الصحيح حال كون رجال الصحيح اشهر
بالعدالة وتام الضبط بل دوهم بان يكون رواية خفيف الضبط
مستورا وان لم تثبت عدالة وعرف الخطابي الحسن بانه ما عرف
مخرجه اي طريقه واشتهرت رجاله اي بالسلامة من وصمة الكذب
فخرج بالاول المنقطع وجديث المدائني قبل بيانه لان الساقط
منه بعض الاسناد لا يدرك فيه مخرجه للحديث اذ لا يعلم من سقط منه
قل هذا المصدق بالصحيح فيدخل في الحسن واجيب بانه

هذا هو الصحيح وهو المشهور
في جميع النسخ

اخض

اخض منه ودخول الاخض في حد العام ضروري والتميم بما يخرج
محل الجدل وعرفه الترمذي بان يكون في اسناده من ينهم بالكذب
ولا يكون شاذ او روي من غير وجه نحو ذلك والتحقيق ان الحسن
قسمان اوها مالا يخلو اسناده من مستور لم يتحقق اهليته وليس
مغفلا كثير الخطا ولا ظهر منه سبب مفسد ويكون متن الحديث
مع ذلك معروفا برواية مثله او نحوه من وجه اخر او اثر حتى
اعتضد بملا بعة من تابع رواية علي مثله او ماله من شاهد وهو
ورود حديث اخر نحوه فيخرج بذلك عن ان يكون شاذ او منكرا
وكلام الترمذي ينزل على هذا القسم ثانيهما ان يكون رواية مشهورا
بالصدق والامانة ولكن لم يبلغ درجة الصحيح لقصوره عن
رواية في الحفظ والاتقان وهو مع ذلك مرتفع عن حال من
يعد ما ينقده من حديثه منكرا ويعتبر في كل هذا مع سلامة
الحديث من ان يكون شاذ او منكرا سبلا منه من ان يكون معلا
وكذا الخطابي ينزل على هذا القسم هكذا قال ابن الصلاح وعليه
فيه مناقشات وملاحظات مما قاله ابن دقيق العيد ليهما
الاول مدارك الحديث على الحسن لان غالب الاحاديث لا يبلغ
رتبة الصحيح ويقبله اكثر العلماء وان كان بعض اهل الحديث شديد
فرد بكل علة قارحه او لا وعمله عامة الفقهاء في الاجتهاد قال
السيوطي وهو على مراتب كالصحيح قال الذهبي قاعلي مراتبه
بمخرج من حكمه عن ابيه عن جده اي حزام وعمر بن شعيب عن ابيه
عن جده وابن اسحاق عن التميمي وامثاله ذلك مما قيل فيه انه صحيح
وهو ادنى مراتب الصحيح ثم بعد ذلك ما يختلف في تحصيله
وضمنه حديث الحارث بن عبد الله وعاصم بن ضمر بن

هذا هو